

[Tapez un texte]

## المسألة اللغوية في تونس: مقارنة سوسيو-سياسية أ.د. سالم لبيض- أستاذ علم الاجتماع السياسي -جامعة تونس المنار

### مدخل:

لقد تفتن ابن خلدون منذ أكثر من ستة قرون إلى أن المسألة اللغوية كانت دائما موضوع اتصال تختلط فيه اللغات فتفقد نقاوتها وقد تحيد عن أصولها. وجاء في قوله " ..وأما أنها أبعد عن اللسان الأول من لغة هذا الجيل، فلأن البعد عن اللسان إنما هو مخالطة العجمة، فمن خالط العجمة أكثر كانت لغته عن اللسان الأصلي أبعد .."(ابن خلدون: 1999)، وهي بذلك تكون موضوع هيمنة سرعان ما تتحول إلى نوع من الامبريالية اللسانية والمصطلح، لكالفى(1974: calvet)، خاصة لما تربط اللغة بالهيمنة الاستعمارية ومؤسساتها التي تضع سلما تراتبيا لغويا بموجبه أقصيت اللغات الوطنية لتحل محلها لغات الدول الاستعمارية. وفي الفترة ما بعد الاستعمارية نشأت على تلك الأرضية المختلة ما يسميه عالم الاجتماع الفرنسي بورديو بالسوق اللغوية(1982: Bourdieu) التي لا تخضع لفكرة العرض والطلب، القاعدة التي لا تحكم السوق الاقتصادية فقط وإنما تخضع لروابط القوة والهيمنة التي تستخدم آليات المنافسة والصراع والاختراق اللغوي، مما يؤدي إلى محاصرة اللغات الوطنية في بلدانها إلى أن يبلغ بها الأمر حد الموت والاندثار كما حصل مع كثير من لغات المجتمعات الأصلية في إفريقيا. فهل يصدق ذلك على الوضع اللغوي في تونس؟

### -الجنود التاريخية للمسألة اللغوية في تونس:

تعالج هذه الورقة إحدى الإشكاليات المفصلية في التاريخ الثقافي والسياسي والنخبوي في تونس وهي القضية اللغوية وعلاقتها بالمشروع الوطني كحاضن لمسألة الهوية عموما بمقومها الرئيسيين اللغوي والديني. فالعلاقة بين اللغة العربية والقرآن هي علاقة جدلية تقوم على توفير العربية المعرفة اللغوية لفهم كتاب الإسلام المقدس ويتولى هذا الكتاب الحفاظ على تلك اللغة من الاندثار في ظل ما تعرضت وتعرض له من حروب لغوية استهدفت وجودها طيلة فترة الهيمنة الغربية على العالم التي بدأت مع احتلال فرنسا للجزائر واستمرت إلى يوم الناس هذا. ويستمد اصطلاح القضية اللغوية مشروعيتها من نواح تاريخية وأخرى سياسية وثالثة فكرية وثقافية. من الناحية التاريخية شكلت اللغة موضوعا للجدل والصراع في تونس منذ أن استعان المشير احمد باي الذي حكم تونس في منتصف القرن التاسع عشر ببعض المدرسين الإيطاليين والفرنسيين في تدريس العلوم الحديثة بالمدرسة الحربية بباردو التي أسسها سنة 1946 وفق النموذج الأوروبي عامة والفرنسي خاصة، مكرسا اللغة الفرنسية كلغة تدريس رئيسية، بعد أن عمل على جعل اللغة التركيبية اللغة الرسمية للدولة لكنه فشل في ذلك الخيار الذي صاحبه محاولة أخرى تمثلت هذه المرة في تغيير المذهب الديني الرسمي للدولة من المالكية إلى الحنفية.

[Tapez un texte]

[Tapez un texte]

ولم تتحول اللغة الفرنسية إلى منافس حقيقي للغة العربية إلا بعد دخول الاستعمار الفرنسي وتخرّج باكورة المدارس الفرنسية ونظيراتها الفرنكو-عربية ليبدأ الصراع بين نخبتين واحدة ذات تكوين فرنسي تنظر إلى العربية على أنها عتيقة متخلفة غير قادرة على أن تكون حمّالة للعلوم العصرية، وأنتصر لهذا الاتجاه في أوساط حركة الشباب التونسي التي تأسست سنة 1906، والحزب الدستوري الجديد بقيادة بورقيبة الذي تأسس سنة 1934، وأخرى من خريجي جامع الزيتونة الذين يدرسون العلوم الدينية ويرون في العربية لغة مقدسة ولكنهم كانوا يطالبون بتحديث التعليم الزيتوني ليتضمن تدريس العلوم العصرية باللغة العربية، وهو ما لم ترتضيه الإدارة الاستعمارية الفرنسية.

ومن الشواهد على ذلك الصراع الجدال العميق الذي سيحدث انقساماً حقيقياً بين كتلتين من النخب، الأولى من صنّعة الاستعمار والثانية معادية له ولتابعيه عداً مطلقاً. بدأ الصراع سنة 1909 وتحديداً على اثر مقال بقلم "باش حانبه" اعتبر فيه اللغة العربية عاجزة عن أن تكون لغة علم جاء فيه "نحن لا يسعنا إلا الاعتراف بأن اللغة العربية لا تزال في حالتها الراهنة أبعد ما تكون عن التكيف مع الأفكار العلمية. ولا بد من قسط كبير من الشجاعة للاطلاع بهذا الرأي الذي لا أشك في أنه سيثير فوق رأسي صواعق الشوفينية المحافظة. صحيح أن اللغة العربية ثرية بالمفردات وذات معين لا ينضب، وأنه من الممكن أن نصنع منها يوماً ما وسيلة جيدة للدراسات العلمية، إذ علينا أن لا ننسى أن حضارة مشرقة قد ولدت فيها وتطورات بواسطتها. ولكن الشعوب التي تتكلمها تشكو اليوم مع الأسف الفقر المدقع في الأفكار. ولذلك يجب قبل شيء تثقيف الأفكار وهذه بدورها ستتولى تثقيف اللغة. إلا أن سنوات طويلة ستمر قبل أن تدرك هذه اللغة تطورها الكامل في بلادنا على الأقل ولا فائدة في أن يقال للأهالي أن العربية العامية يمكن أن تعوض الفصحى لأن لها عليها مزية الاستعمال. أولاً لأن هذه العربية العامية لا تكتب، ولم تنتج بعد شيئاً وتبدو غير صالحة للتعبير عن الأفكار المجردة والأحاسيس الرفيعة بسبب ضيق ألفاظها وثانياً لأنها تختلف من بلد إلى بلد بل من جهة إلى أخرى وأخيراً لأنها تزداد كل يوم فساداً بسبب ما يدخل إليها من الكلمات الأجنبية. وهكذا فإن العامية المحكية في الجزائر محشوة بالكلمات محرقة غالباً عن الفرنسية والإيطالية والاسبانية".

إلا أن تلك الأفكار التي عبر عنها "باش حانبه" وردت كما هي على لسان المستعرب الفرنسي "شارل نوال" في محاضرة ألقاها في شهر فيفري من سنة 1909 بمعهد قرطاج ونشرت بالمجلة التونسية في نفس السنة حملت عنوان "هل العربية لغة حية؟" وأعلن فيها موت اللغة العربية. ولكن تلك المسألة لم تمر مروراً عادياً إذ سرعان ما نشرت العديد من المقالات بجريدة الصواب عمل أصحابها على الذود على اللغة العربية. فتلك اللغة لا تخلو من قدسية فهي ترتبط بالدين وهي لغة القرآن وأي مساس بها هو مساس بالدين نفسه هذا ناهيك أنها اللغة الوطنية باعتراف

[Tapez un texte]

[Tapez un texte]

جماعة التونسي أنفسهم ففي مقال نشر في جريدة الصواب بعنوان "أسفي عليك يا أم اللغات" وصف أصحاب ذلك الرأي "بالكفر الصريح الذي لا يستتاب قائله". وفي مقال ثان وصفوا "بالشرذمة عدوة اللغة العربية الباحثة على حنف أمتها بمعالوها إما جهلا بمقام اللغة بين الأمم أو لحاجة في النفس وإنما في الضمير نعوذ بالله من الخيانة ومنازع الخيانة". (بوقمرة : 1985 )

لقد أسس ذلك الصراع الذي عرفته تونس في بداية القرن العشرين لما أطلقنا عليه القضية اللغوية التي أخذت أبعادا عديدة ومتنوعة شقت القوى السياسية والنخب الفكرية في تونس خلال كامل القرن المنقضي والعشرية الأولى من القرن الجديد لتلقي بظلالها على النقاش المصاحب للثورة التونسية التي انطلقت يوم 17 ديسمبر 2010.

### - هيمنة الفرنسية وظهور الازدواجية اللغوية:

إن جوهر القضية اللغوية متأت من الازدواجية اللغوية التي تعشيها تونس منذ أن خضعت للاحتلال الفرنسي وقد كان الأمر طبيعيا أن تنتشر الأمة الحامية (فرنسا) لغتها وتجعل منها لغة الدولة والاقتصاد والإدارة والثقافة، وتعمل على تقويتها لتضعها في موضع الهيمنة، فالأمر يتعلق بصراع تاريخي مع العرب والعربية ناهيك عن طبيعة الاستعمار الفرنسي الذي يعطي مكانة مهمة للفرنسية كوسيلة للهيمنة واستلاب الذات المستعمرة ثقافيا، وينفي عن الغير المختلف الحق في لغته الوطنية أو حتى المحلية كما فعلت وتفعل بالمجتمعات الإفريقية وبمختلف مستعمراتها القديمة في خارجها وبالمجموعات المحلية ذات الخصوصية الثقافية في فرنسا نفسها.

لقد عرفت فرنسا المناقشات المتعلقة بالقضية اللغوية منذ قيام الثورة الفرنسية وتحديدا منذ سنة 1794 تاريخ سن قانون الثورة الفرنسية اللغوي الذي صوت له برلمان الثورة وبموجبه عُممت اللغة الفرنسية ومُنعت اللغات الجهوية. وجاء في المادة الثالثة من ذلك القانون " إنه ابتداء من تاريخ نشر هذا المرسوم، كل عقد عمومي، أو خاص، لا بد من أن يحرر بالفرنسية وحدها، ويمنع نشره بلغة جهوية. إن كل موظف أو محرر ضبط عام، كل عون حكومي يقوم ابتداء من هذا التاريخ، بتحرير أو تقديم أو توجيه أو توقيع محاضر، أو عقود، أو أعمال أخرى، بلغة غير اللغة الفرنسية، يقدم أمام محكمة الجنح بإقامته، ويعاقب بستة أشهر سجنًا، وبالطرد من الوظيفة".

إن هذا القانون ينص صراحة على أن استعمال لغة غير الفرنسية في فرنسا يعد جريمة مأل صاحبها السجن والطرده من الوظيفة وهي من أقصى العقوبات قبل السجن المؤبد والإعدام، ومع ذلك فإن الجماعات الجهوية والأعراق الأخرى التي تخضع لحكم الدولة الفرنسية بقيت تناضل من أجل حقها في استعمال لغاتها المحلية طيلة قرنين كاملين، لكن الحكومة الفرنسية والجمعية الوطنية وهي السلطة التشريعية لم تستجب لتلك المطالب وقامت بقمعها بواسطة قانون جديد لا يغلق الباب أمام

[Tapez un texte]

[Tapez un texte]

اللغات الجهوية فقط وإنما يحول دون هيمنة اللغة الانجليزية التي بدأت تتسرب إلى الفضاء العام الفرنسي وإلى الاستعمال اليومي.

فقد صدر في فرنسا سنة 1994 قانون يسمى قانون لزوم الفرنسية جاء فيه ضرورة منع استخدام ألفاظ وعبارات أجنبية في كل الوثائق والمستندات والإعلانات المسموعة والمرئية المعروضة على الجمهور وكل مكاتبات الشركات العاملة على الأرض الفرنسية، وبوجه خاص فإن الإلزام باستخدام اللغة الفرنسية يلزم المحلات التجارية والشرائط الدعائية التي تبث عبر الإذاعة والتلفزة. واشترط القانون على البلديات والمصالح الحكومية ألا تمول سوى المؤتمرات والندوات الدولية التي تكون الفرنسية لغتها كما منع نشر أعمال أية مؤتمرات دولية يشارك فيها باحثون أجنب ما لم تتضمن ملخصات بالفرنسية. وقد تضمن القانون المعروف بقانون توبون الذي حظي بالأغلبية الساحقة لأعضاء المجلس التشريعي الفرنسي، مواد جزائية وعقوبات مالية لمن يخالف أحكامه. (سعدي: 1998)

وفي نفس الإطار رفض مجلس الشيوخ الفرنسي يوم 2008/06/18 الاعتراف باللغات الجهوية بفرنسا، وذلك بإضافة مادة بالدستور تعترف بهذه اللغات كلغات وطنية، ونص التعديل الدستوري المطلوب: إن اللغات الجهوية تنتمي إلي التراث الوطني للأمة. رفض مجلس الشيوخ اقتراح هذا التعديل، واعتبر الاعتراف بهذه اللغات تهديدا للوحدة الوطنية.. وقد جاءت فتوى الأكاديمية الفرنسية أي مجمع اللغة الفرنسية الشهير منفقة مع قرار مجلس الشيوخ. ففي فرنسا عدة لغات جهوية منها: البروتون، والجرمانية، والكاتالينية والباسكية، والكورسية، والأويل، داخل فرنسا؛ كما توجد لغات بخارج فرنسا بالمناطق التي تتبع السيادة الفرنسية كلغات الكاريبي، ولغة الكانك وغيرها. والذين يؤيدون الاعتراف بهذه اللغات يعتبرون عدم الاعتراف مخالفة لميثاق أوروبا حول لغات الأقليات التي ترفض دائما الحكومة الفرنسية المصادقة عليه. ومن المعلوم أنه سبق أن جرت محاولة الاعتراف بهذه اللغات في شهر جوان سنة 1999 على يد رئيس الحكومة الاشتراكي ليونيل جوسبان، لكن الرئيس جاك شيراك رفض، وعرض الموضوع على مجلس الوزراء الذي رفض اقتراح جوسبان، وخرج السيد شوفينمان وزير الداخلية من الاجتماع ليعلن: الاعتراف باللغات الجهوية معناه بلقنة فرنسا. (سعدي: 2008).

على تلك الأرضية وبالاستناد إليها كخلفية أيديولوجية لا تخلو من شوفينية تتعامل الدولة الفرنسية على مر الأزمنة وفي ظل الحكومات المتعاقبة على اختلاف ألوانها السياسية يمينية كانت أو يسارية مع اللغة الفرنسية فتتظر إليها كلغة سيدة لا تقبل المنافسة حتى من لغات هي أقرب أن تكون روافد لها، لكنها في الآن نفسه تصر على مشاركة اللغات الأخرى فضاءاتها الوطنية أو أن تكون بديلا لتلك اللغات في أوطانها. ورغم نجاحها في تحقيق ذلك الهدف في عدة مجتمعات إفريقية فإنها لم تستسلم في بلدان المغرب العربي التي طال احتلالها لها ليستمر 130 سنة في الجزائر و76 سنة

[Tapez un texte]

[Tapez un texte]

في تونس و44 سنة في المغرب. لكن المفارق وغير الطبيعي هو أن يأتي المشروع الوطني أو الدولة الوطنية في تونس التي خلفت الدولة الاستعمارية محافظة على تفوق الفرنسية وعلى دونية العربية وأن تسفه أعلام الحركة الوطنية التي قدم عناصرها التضحيات بالنفس والمال من أجل إنهاء الاحتلال لتكون لغة المشروع الوطني ولغة دولته هي العربية.

وبعد نصف قرن من توقيع اتفاقيات الاستقلال مع الدولة الاستعمارية القديمة وفك الارتباط معها وفق ما جاء في المعاهدات التي تم توقيعها، نجد الفرنسية تتمتع بقانون خاص فهي ليست لغة أجنبية وإنما هي لغة ثانية تحظى بوضع متميز، وهذا يبرز من خلال ما تحظى به اللغة الفرنسية من استعمالات سياسية وإدارية بالإضافة إلى مكانتها المتميزة جدا في المنظومة التربوية كما سنتناول ذلك لاحقا. مع أن الدستور الذي أسقطته ثورة تونس لم ينص على ما تحظى به الفرنسية من مكانة هامة، لكن النخبة الفرانكفونية التي حكمت تونس خلال النصف قرن المنقضي قد جعلت من دافعي الضرائب التونسيين ينفقون على تلك اللغة الأجنبية بمثل ما يُنفق على العربية أو أكثر.

هذا الوضع المتميز يبرز من خلال تعلم 98.6 بالمائة ممن هم في المدارس التونسية للغة الفرنسية بقطع النظر عن مدى إتقانهم لها في مسيرتهم التربوية وفي مسار حياتهم العامة أم لا. كما يبرز الوضع المتميز في تحويل تونس إلى بلد ينتج الفرنسية وينميتها ولا يكتفي باستهلاكها من خلال العدد الكبير لأقسام الفرنسية المنتشر في كافة مؤسسات التعليم العالي المتصلة بالآداب والعلوم الإنسانية ناهيك عن تدريسها في أغلب الشعب والاختصاصات التي تتولاها الجامعة التونسية فلا نبالغ إذا قلنا بأن 350 ألف طالب يدرسون بتلك الجامعة يتلقون دروسا في الفرنسية وهو ما لا يحدث حتى في بلدان الفرنسية فيها هي اللغة الأم وليست اللغة الأجنبية أو الثانية. وفي توزيع الانتشار الجغرافي في تونس يتبين أن العاصمة وبعض مناطق الشمال التونسي تأتي في أولوية الترتيب لاسيما بعد غلق المدرسة الفرنسية بصفاقس، أما فيما يتعلق بتوزيعها الاجتماعي فإن الفرنسية تحظى بأهتمام كبير من قبل الطبقات المترفة والطبقة الوسطى لكنها لا تجد مكانة مرموقة لدى الشرائح الشعبية الواسعة الانتشار (Damien ; Delvinquiere : texte non publié)، بالرغم من وجود 1200 مؤسسة فرنسية في تونس تشغل 106 آلاف بين كوادر وعمال. و لا يدخر المعهد الفرنسي للتعاون جهدا في دعم الفرنسية من خلال الدورات التكوينية التي يوفرها لشرائح مختلفة ومنح الدراسة في فرنسا المقدمة للطلبة والدعم المالي للأنشطة الثقافية في مجالات السينما والمسرح وتظاهرات المجتمع المدني والندوات العلمية التي تقيمها الجامعات ومراكز البحوث، فتونس بالنسبة لفرنسا هي جزء لا يتجزأ من الفرانكفونية ومنظمتها الدولية. وفي المستوى الإعلامي تدعمت الفرنسية التي لها إذاعة خاصة في تونس بظهور راديو موزايك وشمس وأكسبراس وهي

[Tapez un texte]

[Tapez un texte]

إذاعات تبث في تونس الكبرى وأحوازها، وجوهرة الراديو الذي يبث في مدن الساحل المحظوظة وهذه الإذاعات التي ظهرت في إطار موجة إعلامية مرتبطة بتدخل العائلة الحاكمة لبن علي وأسرته ومقربيه في المجال الإعلامي تميزت بلغة تندمج فيها العامية المتداولة بالعاصمة مع الفرنسية وتداول الموسيقى الغربية مع بعض الأغاني الشرقية . وقد استمرت تلك الخيارات بعد الثورة مع شيء من التغيير في الخط التحريري من الترويج لبن علي ونظامه إلى الترويج لنوع من الحداثوية الفوقية المتماهية مع الغرب أكثر من التماهي مع المحيط.

- المنظومة التعليمية كآلية منتجة للازدواجية اللغوية:

لقد شكل مجيء نخبة سياسية وفكرية متشعبة بالنموذج الفرنسي ومؤمنة به وموالية لفرنسا وثقافتها ومنظومتها الرمزية والقيمية إلى هرم السلطة واستمر ذلك 30 سنة مع حكم بورقيبة و أكثر من 20 سنة مع بن علي، حفاظا على تفوق الفرنسية في المؤسسات التعليمية الابتدائية والثانوية والجامعية، ولم يكن التعريب سوى شعار رُفع في فترات تاريخية اتسمت بالأزمة أو في بعض المراحل المفصلية مثل إصلاح التعليم سنة 1958 بقيادة محمود المسعدي القادم من المؤسسة النقابية والحامل معه برنامجها الاقتصادي والاجتماعي المتضمن رؤية تربوية. ولكن ذلك المشروع حافظ على تفوق الفرنسية صراحة ولم يعط للعربية مساحة تذكر إذا ما استثنينا استخدام العربية كلغة أو تدريس بعض المواد الأدبية. فقد تأثر تدريس اللغات وخاصة الفرنسية أيضا بتأثر بخلافات بورقيبة السياسية مع الأشقاء العرب ورد الفعل على القومية العربية التي كان يترجمها الرئيس المصري جمال عبد الناصر لاسيما بعد تصريحات بورقيبة في أريحا سنة 1965 الداعية إلى الاعتراف بدولة الكيان الصهيوني. فقد كان الجدل يدور حول تدريس الفرنسية بداية من السنة الثالثة ابتدائي ولكن ذلك الصراع ومزيد من ارتماء هرم النظام في أحضان الدولة الحامية القديمة قد دفع بالفرنسية لتدرس بداية من السنة الأولى سنة 1968 ثم بداية من السنة الثانية سنة 1971 وبعد ذلك العودة إلى السنة الثالثة سنة 1976 ثم العودة بها من جديد إلى السنة الثانية سنة 1986 بعد أن تعرضت المنظومة التعليمية للنقد بسبب ما اعتبره المنتقدون تعريبا سريعا ومبالغا فيه ( Kammoun R :2006). استمر الأمر نفسه مع مجيء محمد الشرفي اليساري التوجه في ظل حكم بن علي، الذي مسك وزارة التربية والعلوم ما بين 1989 و1994 وتقدم خلال تلك الفترة بمشروع للإصلاح التربوي حمل اسمه بعد أن صدر في شكل قانون حامل عدد 41 - 91 عن وزارة التربية والعلوم ناصًا على أن يكون تدريس كافة المواد العلمية والإنسانية باللغة العربية في كامل مراحل التعليم الأساسي(نص المنشور عدد 41- 91 الصادر عن وزارة التربية والعلوم بتاريخ 7 - 10 - 1991)، لكن تقييم موضع اللغات فيه وأهمية الفرنسية يستدعي المقارنة مع العربية في المنظومة التربوية في تونس. فمن خلال التأمل في النصوص التطبيقية لذلك القانون وخاصة في باب توزيع الحصص

[Tapez un texte]

[Tapez un texte]

والضوارب يبرز ارتفاع نسبة الحصص المخصصة للفرنسية وضواربها في الابتدائي والثانوي، إذ تغطي الفرنسية 41 ساعة وتصل العربية إلى 57 ساعة بفارق يساوي 16 ساعة. وتحظى الفرنسية بخمس ساعات في كل سنة من سنوات التعليم الأساسي وهو نفس التوقيت المخصص للغة العربية مع أن الأولى لغة أجنبية والثانية هي الوطنية بتنصيب من دستور البلاد. في السنتين الأولى والثانية من التعليم الثانوي تدرس العربية على امتداد أربع ساعات ونصف في حين أن الفرنسية تحظى بثلاث ساعات ونصف لكل سنة بالإضافة إلى ثلاث ساعات مخصصة للغة الإنكليزية وبذلك يكون ما تحظى به اللغات الأجنبية ست ساعات ونصف مقابل ثلاث ساعات ونصف للغة العربية، ويضاف إلى ذلك توقيت المواد العلمية والتقنية التي تدرس بدورها بالفرنسية وهي مواد تسمح عشر ساعات ونصف من التدريس. أما في السنوات الثالثة والرابعة ثانوي فإن التوقيت المخصص للعربية يساوي ما هو مخصص للفرنسية في كافة الشعب مع فارق طفيف في شعبة الآداب ومع سبق الفرنسية في الشعب العلمية والتقنية مقارنة بالمواد الأدبية والتي تصل إلى 10 ساعات، مما يجعل توقيت الفرنسية كمادة ولغة تدريس تتراوح بين 17 و24 ساعة أسبوعياً، ذلك أن الفرنسية تلازم دراسة التلميذ في مختلف الشعب بينما تقتصر العربية على بعض المواد التي لا توجد في كل الشعب والتي تمثل مواد اختيارية مثل الفلسفة والتفكير الإسلامي والتاريخ والجغرافيا والتربية المدنية.

إن الاستنتاج الرئيسي من قراءة خارطة الساعات والضوارب المخصصة للغة الفرنسية في علاقتها باللغة العربية ينتهي بنا إلى الإقرار بأن ما جاء في باب المبادئ الأساسية من قانون جويلية 1991 فيما يتعلق بترسيخ الوعي بالهوية الوطنية التونسية والانتماء الحضاري العربي الإسلامي وتربية الناشئة على الوفاء لتونس هو من قبيل التضليل التاريخي لأن الشخصية التي ينتجها النظام التربوي بخصائصه المحددة سلفاً هي شخصية لا تستطيع الاعتراف بلغتها الوطنية وبالانتماء إلى الحقل الثقافي الذي تنتجه تلك اللغة. ذلك أن أبسط ما سينتهي إليه خريج ذلك النظام التربوي هو أن اللغة العربية لا تستطيع أن تكون لغة العلم والتعلم وبالتالي فهي لغة قاصرة وأن البديل تجسده اللغة الفرنسية. وبما أن اللغة تشكل إطاراً ثقافياً لنموذج مجتمعي بأكمله فإن خريج المدرسة التونسية سيجد في المجتمع الفرنسي وفي الثقافة الفرنسية البديل بل المطمح الذي يرى فيه التونسي حلاً لكافة مشاكله خاصة وأن النسبة الغالبة من الشباب الذين تلتفهم المؤسسة التربوية التونسية في مختلف مراحلها يجدون في الهجرة إلى فرنسا خير ملاذ بعد أن يدفعوا من حياتهم ضريبة الهجرة السرية للبعض وضريبة الكرامة للبعض الآخر الذي استطاع الدخول إلى الأراضي الفرنسية والاستقرار بها مؤقتاً أو نهائياً.

[Tapez un texte]

[Tapez un texte]

ولعلنا لا نفهم التناقض بين ما يعلنه النظام التربوي في تشديده على الهوية والانتماء وما يستبطنه من تحريض ضد هذا الانتماء وخلق نوع من الازدواجية إلا من خلال التمعن في تطبيقات تلك المبادئ العامة في مستوى البرامج التربوية وفي أفكار وخلفيات مهندس ذلك المشروع الوزير الأسبق "محمد الشرفي". بعد ذلك بست سنوات حين انتهى إلى أن "العالم العربي يحتوي أما لكل أمة أنانيته الخاصة " وأن مشروع الوحدة العربية هو مشروع يعسر إنجازه في الوقت الراهن فليس للمدرسة أن تدعو له أو أن تقف ضده.. وأن الفتح الإسلامي يعرض على الدارسين عرضاً تمجيدياً وجدانياً فهو لا يقدم بصفته حدثاً تاريخياً بل هو الفتح المبين بانتصار المسلمين على الكفار... وأن الطفل يربى على روح القومية العربية الإسلامية ليعيش عند التخرج من المدرسة واقع الوطن التونسي.. وهو ما يشكل عاملاً من عوامل انقسام الشخصية، هذا الانقسام الذي لا يمكن تجاوزه إلا باسترجاع التلميذ التونسي ماضيه وأن "يوطن" تاريخه ويستعيد امتلاك مجد قرطاج وجلالة حضارة تونس خلال القرون الأولى من الميلاد على حد قوله. (الشرفي: 2002).

ميزة ذلك المشروع الذي أعيد استنساخه فيما بعد فيما يعرف بمدرسة الغد 2002 – 2007 أو إصلاح الإصلاح كما تم تداوله أنه حافظ على تفوق الفرنسية على العربية وأضاف لها بعض اللغات الأجنبية الأخرى مثل الانجليزية التي دخلت إلى التعليم الابتدائي بعد أن كان تدريسها مقتصرًا على التعليم الثانوي قبل أن تلحق بالإعدادي.

عموماً فإن الاختلال يبرز صارخاً في موقع اللغتين في الزمن المدرسي المخصص لكل منهما ناهيك أن إقرار تدريس أغلب المواد بالعربية طيلة المرحلتين الأساسيتين والإعدادية لينقلب الأمر كلياً إلى نقيضه في المرحلة الثانوية والجامعية قد جعل من المتعلم والطالب ضحية لذلك الاختيار الذي كان يفرض على نوع من الخريجين الجامعيين و من المتسربين من المؤسسة التربوية لا يتقنون العربية ولا الفرنسية كتابة وقراءة أو أي لغة أخرى، وهذا في حد ذاته يمثل نوعاً من التشويه للشخصية الأساسية للفرد وتأسيساً لأنماط عديدة من الأمية بما في ذلك أمية القراءة والكتابة، والاهتزاز في الانتماء الوطني والبحث عن بديل لذلك وجدته الكثير من الشبان في الهجرة المكثفة إلى فرنسا بوصفها الجنة الموعودة مادياً وثقافياً بما في ذلك اللغة الفرنسية. ولعل كل ذلك مرده عدم الثقة في اللغة العربية كلغة علوم ومعارف عصرية خاصة وان النخب التي تولت تسيير وزارات التربية والتعليم العالي قد تلقت تعليمها بالجامعات الفرنسية ولم تحف ولاءها للفرنسية كلغة وثقافة وازدراؤها واستهجانها للعربية وكل ما يمت لها بصلة من معرفة وفكر وآداب وفنون وعلوم، ناهيك أن أغلبها لا يرسلون أبناءهم إلى المدارس التونسية على علتها اللغوية وإنما يرسلونهم إلى المدارس الفرنسية في تونس وخارجها.

[Tapez un texte]



[Tapez un texte]

ويستوجب على الدارسين الانتباه إلى أن الفرنسية لا تنافس العربية في المدارس والمؤسسات التربوية التونسية العمومية فقط وإنما تبرز تلك المنافسة في نوع من التعليم الابتدائي الخاص بأبناء الطبقات الميسورة الذي ينتشر في العاصمة وضواحيها وتدرّس فيه الفرنسية بداية من السنة الأولى ابتدائي وفق مقررات بيداغوجية فرنسية وبأعباء مادية باهضة جدا، وفي الدروس الإضافية في الفرنسية التي يتلقاها عددا كبيرا من التلاميذ التونسيين سنويا يقدر عددهم بـ13 ألف تلميذ ويؤمنها مركز اللغات التابع للمعهد الفرنسي للتعاون بتونس، وكذلك من خلال المؤسسات التعليمية الفرنسية المنتسبة في تونس وفي بعض المدن الكبرى والمحظوظة. وهذه المؤسسات تتبع وزارة التربية الفرنسية وتدرّس كافة المواد باللغة الفرنسية وعلى كافة المستويات أي في المدارس الابتدائية والإعدادية والمعاهد الثانوية وبرامج التدريس لديها هي المعتمدة من قبل وزارة التربية الفرنسية وهي بمثابة الكيوترات (مستعمرات) التربوية الفرنسية على الأراضي التونسية ولا يدخلها إلا من توفرت فيه شروط معينة مثل الجنسية الفرنسية وإتقان اللغة الفرنسية إتقاناً جيداً والقدرة على الدفع.

لكن اللافت هو تنامي عدد التلاميذ التونسيين الذين يتلقون تعليمهم في تلك المدارس رغم ارتفاع معاليم الدراسة غير المقدر عليها إلا من قبل الطبقات المحظوظة مادياً. ويبدو أن النخب التي اختارت المدارس الفرنسية لتعليم أبنائها تتباهى بهذا الاختيار الذي يفتح أبواب الدراسة الجامعية في الخارج وخاصة في فرنسا والدول الفرنكفونية في أوروبا وكندا، على ما في ذلك من مخاطر متأتية من انفصال المتعلم عن ثقافته ولغته الأم فينتهي به المطاف إلى عدم إجادتها وبالتالي الاندماج الكامل في الثقافة الفرنسية وفي منظومتها القيمية والأخلاقية التي لا شك أنها مختلفة أو متناقضة مع "الثقافة التونسية بمضامينها العربية الإسلامية" فينتهي الأمر إلى نوع من القطيعة بين الابن وعائلته ومحاولة الانصهار في الثقافة الغربية التي كثيراً ما تحتضنه وهو في سن العطاء لتلفظه وهو في سن الشيخوخة أو حتى الكهولة.

- الإشكال اللغوي والجدل السياسي الذي لا ينتهي:

إن موقف النخب التربوية يضعنا في مواجهة ما تتعرض له العربية من تحد في المجال السياسي لاسيما في النصوص المؤسسة. فقد انطلقت أولى معاركها في المجلس القومي التأسيسي سنة 1956 الذي وضع الدستور سنة 1959 متضمناً في بنده الأول "تونس دولة حرة عربية لغتها والإسلام دينها.."، وذلك بعد نقاش دام ثلاث سنوات في صلب المجلس حظيت مسألة الهوية بالنصيب الأوفر منه ومرجعه الحرب الأهلية التي عاشتها تونس بين شقين رئيسيين في الحركة الوطنية الأولى يقوده بورقيبة ذو الميولات الغربية واللسان الفرنسي الغالب والنظرة الازدرائية للدين والأعراف والطقوس المحلية والذي وصل به الأمر إلى حد وصف الصلاة بأنها

[Tapez un texte]

[Tapez un texte]

"زقزقة مياه" وإنزال الرأس للأرض وكون المصلي "يكب ويقعد"، ودعا إلى التخلي عن الحج لما ينجر عن ذلك من نزيف للعملة وتعويضه بالحج إلى مقام الصحابي "أبي زمعة البلوي" بالقيروان (الهيئة: 2000). والثاني يقوده بن يوسف المدافع عن فكرة تحرير تونس ضمن بقية بلدان المغرب العربي وخاصة الجزائر المستتنية من الاستقلال آنذاك، وهذا الفريق يدافع عن عروبة تونس وإسلامها وارتباطها بمحيطها العربي. وبالرغم من أن الفريق الثاني لم يكن ممثلا في المجلس التأسيسي بسبب مطاردته ومحاكمته من قبل حكومة بورقيبة، فإن تمثل خياله silhouette كان حاضرا لدى الكثير من النواب، بل منهم من كان يوسفيا لكنه انقلب بورقبييا، وبسبب ذلك كانت النقاشات والمطارحات تستبطن تيار الهوية الحاضر الغائب .

ولكن ذلك الإقرار لم يحسم موضوع الهوية واللغة العربية على وجه الخصوص ولم يمنعه بأن يحتل النصيب الأكبر في المناقشات الفكرية والسياسية وأن يتحول إلى مسألة وطنية كبرى يوم أن اعتلى بن علي السلطة سنة 1987 أي بعد 31 سنة من الاستقلال وبعد 29 سنة على وضع الدستور وتضمن ذلك لوثيقة الميثاق الوطني سنة 1988 التي أمضت عليها غالبية قوى المجتمع المدني والأحزاب السياسية لَمَّا اعتقدت أن بن علي سيجري إصلاحات حقيقية تصديقا لما وعد به. لكنه سرعان ما تنكر لتلك الوعود بمجرد أن سيطر على العملية السياسية بواسطة المكنة الأمنية الرهيبة التي استخدمها في القضاء على كل من خالفه في الرأي والعقيدة السياسية والأيدولوجيا.

لقد بقيت الهوية العربية الإسلامية مجرد شعار يستخدمه السياسي وبناور به طيلة الخمسين سنة المنقضية وإذا كانت المعادة جلية في الفترة البورقبيية حيث لم يتوان بورقبيية في الدفاع عن العامية مثل قوله "إن اللغة التي يتكلمها الشعب ويفهمها كل تونسي مهما كان نصيبه من الثقافة ومهما كانت الجهة التي ينتمي إليها ومهما تباينت الجهات ليست الفصحى بل العامية لذلك من حق الأدب الشعبي والشعر الشعبي أن يحتلا مكانهما عند الشعب وأن يكونا هما أديه وشعره"، ومن ثمة فإن العربية تحتل مرتبة الدونية بعد الفرنسية والعاميات التونسية، فإن تعامل حكومة بن علي كان براغماتيا في تناول القضية اللغوية إلى درجة إقرار إجراءات يمكن أن توصف بالراديكالية في مستوى تعريب الإدارة تمثلت فيما يلي:

تحجير اعتماد أي لغة أجنبية في المراسلات الموجهة للمواطنين التونسيين ؛

تحجير استعمال أي لغة أجنبية في الأعمال الداخلية الخاصة بالإدارة والمنشآت العمومية من مناشير وقرارات ومذكرات وتقارير ومراسلات بين الإدارات التونسية وذلك ابتداء من غرة جانفي من سنة 2000 المنقضية ؛

إتمام تعريب المطبوعات الإدارية قبل موفى 31 ديسمبر 2000 ؛

[Tapez un texte]

[Tapez un texte]

إتمام تعريب المنظومات الإعلامية في الإدارة والمنشآت العمومية وذلك في أجل لا يتعدى 31 ديسمبر 2000 ؛

الانتهاء من إعداد المعاجم اللازمة لتوفير رصيد معرفي من المصطلحات العربية في جميع مجالات المعرفة وذلك قبل موفى شهر ديسمبر 2001 ؛

لا يمكن استعمال المطبوعات والمنظومات الإعلامية التي لا تستعمل اللغة العربية إلا إذا اقتضت ذلك مصلحة عامة وذلك بعد 31 ديسمبر 2000 ؛

رفع تقرير إلى الوزير الأول حول تطبيق هذا المنشور مع ذكر الصعوبات إن وجدت وتقديم مقترحات في شأنها وذلك قبل 31 ديسمبر 2000 (منشور عدد 45 من الوزير الأول إلى السادة الوزراء وكتاب الدولة والولاية والرؤساء المديرين العاملين للمنشآت العمومية ورؤساء المجالس البلدية، موضوعه اللغة العربية في الإدارة، مؤرخ في 29 أكتوبر 1999)

لقد جاءت تلك القرارات في ظروف اتسمت بنوع من عدم التوافق السياسي بين فرنسا والحكومة التونسية ويلاحظ أن مثل تلك الإجراءات كانت تُتخذ في ظروف سياسية تشهد فيها العلاقة بين الأمة الحامية القديمة والحكومة التونسية عدم استقرار في العلاقة، لكن الأهم هو أن تلك القرارات التي قد تتخذ لصالح اللغة العربية مثلما جاء في دستور 1959 أو في الميثاق الوطني لسنة 1988 أو في المنشور عدد 45 لسنة 1999 المشار إليه سلفا، كثيرا ما تبقى ورقية شكلية لا تدخل حيز التطبيق والممارسة والتفعيل. ولعل مرجع ذلك هو الموقف من اللغة العربية التحقيري الذي ترسب في وعي تكنوقراط الدولة سواء من طرف كبار المسيرين أو صغارها، المبني على خلفية سياسية قديمة تعتبر أن العربية عاجزة على أن تكون لغة توابك العصر والتقدم. وهذا الموقف يمكن أن نجده لدى التقليديين والمتدينين من رجال الإدارة التونسية ويمكن أن نجده عند المتأثرين بالثقافة الفرنسية الذين درسوا في المؤسسات التربوية الفرنسية في تونس وفي خارجها. لكن الأهم هو موقف النخب السياسية من اللغة العربية التي لم تختلف في غالبها بين حكمي بورقيبة وبن علي إذ كانت نخباً فرانكفونية معادية للعربية ولانتماء تونس العربي الإسلامي ولقد تجرأ البعض منها على إعلان ذلك صراحة.

وبعد 23 سنة من مجيء بن علي والإطاحة به من قبل انتفاضة 17 ديسمبر 2010 التي انتهت ثورة شعبية في 14 جانفي 2011 تبرز قضية اللغة والهوية وكأنها لم تتناش البتة طيلة تلك الفترات بما يعني أن تضمينها للنصوص المؤسسة كانت شكلية ولم تأخذ أبعادا حقيقية في مؤسسات الدولة وبرامجها، هذا إذا استثنينا بعض المؤسسات الموصوفة بالتقليدية مثل وزارة العدل وجهاز القضاء.

[Tapez un texte]

[Tapez un texte]

ويبرز ذلك بحدة كبيرة في برامج الأحزاب السياسية القديمة منها والناشئة حديثا بعد 14 جانفي التي يضع أغلبها في سلم أولوياته الدفاع عن الهوية العربية الإسلامية لتونس.

وفي حين أقر قانون الأحزاب لسنة 1988 الذي تم وضعه بعد سنة من صعود بن علي إلى هرم السلطة، في فصله الثاني "على أن يعمل الحزب السياسي في نطاق الشرعية الدستورية وعليه أن يحترم ويدافع بصورة خاصة عن الهوية العربية الإسلامية..." واعتبر في فصله الثالث أنه "لا يجوز لأي حزب سياسي أن يستند أساسا في مبادئه أو أهدافه أو نشاطه أو برامجه على دين أو لغة..." ("قانون الأحزاب منشور بالرائد الرسمي عدد 31 بتاريخ 6 ماي 1988 ص 715) على أرضية أن اللغة والدين هما مقومان جامعان لكل التونسيين ولكن بخلفية اقصائية للأحزاب اللغوية أي القومية والعروبية والأحزاب الدينية أي الإسلامية، فإن المرسوم الجديد الذي أصدرته هيئة تحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي البرلمان غير المنتخب وصادق عليه الرئيس المؤقت السابق فؤاد الميزع والمتمثل في المرسوم المنظم للأحزاب السياسية(مرسوم عدد 87 لسنة 2011 مؤرخ في 24 سبتمبر 2011 يتعلق بتنظيم الأحزاب السياسية)، قد طمس مسألة الهوية بالكامل وألغى الفصلين المتعلقين بإقرار الهوية العربية الإسلامية لتونس كأحد شروط قبول أي حزب أو رفضه. ولعل ذلك يعود إلى السيطرة الكاملة لأحد الأحزاب السياسية وهو حركة التجديد اليسارية وريثة الحزب الشيوعي التونسي على الهيئة المشرّعة للقوانين المنظمة للحياة العامة في ظل غياب برلمان منتخب بعد أن تم حل المجلسين التشريعيين وإلغاء العمل بالدستور وهي بعض مطالب الثورة التي تحققت، والمعروف أن هذا الحزب لا يعترف بهوية تونس العربية الإسلامية وإنما ينحو إلى التعدد في الهوية التونسية الإفريقي والمتوسطي وربما الفرنسي بسبب تعاقب الحضارات والثقافات التي عرفتها تونس. ومن مؤشرات ذلك هو عدم الحديث بالعربية في اجتماعات هذا الحزب وإعطاء الأولوية للفرنسية لتليها الدارجة التونسية. لقد نجح ذلك اللون السياسي في إلغاء فصلي الهوية العربية الإسلامية من المرسوم المتعلق بالأحزاب السياسية لكنه فشل في إلغاء التنصيص على الهوية العربية الإسلامية لتونس في وثيقة العهد الجمهوري الصادرة عن نفس الهيئة، الذي جاء فيه "تؤكد الوثيقة أن تونس دولة ديمقراطية، حرة، مستقلة، ذات سيادة، والإسلام دينها، والعربية لغتها، والجمهورية نظامها، وأن هوية الشعب التونسي: عربية، إسلامية، متفاعلة تفاعلا خلاقا مع قيم الحداثة والتقدم"، وكما فشل نفس الاتجاه في مقاومته تضمين رفض التطبيع مع الدولة العبرية ضمن العهد المذكور وهو ما يعتبر من القضايا المتعلقة بالهوية. ويفسر النجاح والفشل بالزخم الكبير والصراع الحاد في داخل الهيئة لما ناقشت وثيقة العهد الجمهوري في حين استقال ثلثها وباتت المراسيم تمرر تمريرا لما ناقشت القانون المنظم للأحزاب ونظيره المتعلق بالجمعيات.

[Tapez un texte]

[Tapez un texte]

وتعتبر مسألة اللغة والهوية من القضايا التي تنال إجماع الأحزاب السياسية أو أغلبها الساحق ومع ذلك فقد لعبت دورا مهما في الفرز الانتخابي الذي شهدته تونس يوم 23 أكتوبر الذي أفضى إلى تشكيل المجلس التأسيسي. إن المهتمين بالمشهد السياسي يقرون بأن التصويت لم يكن على أساس البرامج الانتخابية للأحزاب وإنما تم على أساس الموقف من الهوية بشقيها اللغوي والديني وهو النهضة الحزب الإسلامي والمؤتمر من أجل الجمهورية الحزب العروبي في المراتب الأولى في الترتيب لشعور الناخب بنوع من المصادقية في خطابهم تجاه مسألة الهوية التي تعرضت لاعتداءات مباشرة في وسائل الإعلام المرئية إبان الحملة الانتخابية التي سبقت يوم 23 أكتوبر 2011.

ولقد حظيت قضية اللغة بمناقشات عديدة في المجلس التأسيسي وفي المنابر الموازية للمجتمع المدني ووسائل الإعلام لاسيما الإشكال الذي طرأ حول استعمال نائبة عن حزب التكتل الفرنسية في مداخلاتها بسبب عدم معرفتها بالعربية لإقامتها في فرنسا. لقد أثارت تلك الحادثة جدالا كلاميا في داخل المجلس ولغطا كبيرا في وسائل الإعلام والشبكات الاجتماعية حول الموقف من العربية وهي مقدمات للنقاش العميق الذي من المفترض أن يشهده المجلس التأسيسي والذي سبقته نقاشات وردود أفعال حول موقف راشد الغنوشي رئيس حركة النهضة ومنظرها من الفرنسية ورؤية المنصف المرزوقي الرئيس الحالي للدولة التونسية للعربية.

- موقف الغنوشي من الفرنسية: اعتبر راشد الغنوشي "التعريب أساسي ونحن عرب" وأضاف "أصبحنا نصف عربي نصف فرنسي (فرانكو اراب) وهذا تلوث لغوي"، لكنه لا يعتبر ذلك موقفا من اللغات الأجنبية عموما قائلا "نحن نشجع تعلم اللغات خصوصا أكثرها حيوية دون إن نفقد هويتنا" (تصريح في إذاعة اكسيريس أفم بتاريخ 26 أكتوبر 2011). وهذا الموقف لم يثر حفيظة الحكومة الفرنسية التي تعتبر تونس إحدى مستعمراتها القديمة ومجال تدخلها الحيوي وعضو المنظمة الدولية للفرانكفونية فقط وإنما أثار جدلا واسعا في صفوف النخب الفرنكفونية التونسية التي تعتبر الفرنسية غنيمة حرب حسب عبارة الجزائري كاتب ياسين لا يمكن التنازل عنها وهي خط أحمر لا يمكن مساسه بل ينبغي المحافظة عليها حسب رأيهم.

- موقف المنصف المرزوقي : نشر المنصف المرزوقي الذي يتولى مهام رئيس الدولة التونسية وهو الرجل المنتخب من قبل المجلس التأسيسي - برلمان الثورة التونسية- نشر في 2011/11/6 وقبل أن يقع انتخابه رئيسا بحوالي شهر مقالا على موقع الجزيرة نت بعنوان أي لغة سيتكلم العرب في القرن المقبل؟ لخص فيه وضع اللغة العربية اليوم في تونس والمشاكل التي تعانيها ومدى قدرتها على أن تنهض وتحتل موقعا في أوطانها. وخلاصة رؤية المرزوقي تتمثل فيما يلي:

\*- لقد وقع التحرر النهائي من كل قواعد الكتابة وعلى رأسها الكتابة بالأحرف العربية، والذروة هي كتابة اللهجة التونسية -تتخللها جمل فرنسية- بالأحرف

[Tapez un texte]

[Tapez un texte]

اللاتينية، مما يعطي في نوادي الحوار هريسة لغوية أصبحت تستعصي على الحل ويصعب قراءتها إلا بمشقة بالغة، الشيء الذي يدفع مباشرة إلى المرور إلى ما يبدو مكتوبا بالعربية أو بالفرنسية. وهذا الخليط اللغوي لا ينحصر في الفايبوك وإنما بات هو القاعدة في الإذاعات الحرة وفي إحدى القنوات التلفزيونية الخاصة هي نقمة على اللغة العربية على حد قول المرزوقي.

\*- قد نكون بحاجة في يوم قريب لجمعية للدفاع عن اللغة العربية في تونس. ويتساءل المرزوقي هل ستمنح السلطات رخصة لمثل هذه الجمعية، وأغلب الأحزاب السياسية أصبحت تعتمد العامية في إظهارها السياسي، مديرة الظهر للغة التي جمعت شملنا في هذا البلد وجمعت شمل شعبنا مع بقية شعوب الأمة؟ أضف لهذا أن الدولة نفسها قدمت "القدوة" وهي تنشر على الملأ الدعوة للتسجيل في القوائم الانتخابية شعارا بالعامية "وقيت باش تقيّد" أي حان الوقت للتسجيل.

\*- لا يوجد تناقض أو تنافس بين فصحي وعامية، فليس هنالك عامية، إنما هي عاميات متعددة، لمن يطالبون بكتابة "اللغة التونسية" ركيزة هويتنا الوطنية المزعومة، كيف سنكتب "أنا"؟ أتصبح "ناي" كما يقول سكان الوطن القبلي أم أننا ننقشها "أني" كما يقول أهل الساحل، أو نرّجّح "أني" كما يقول الجنوبيون، ولم لا يستقر بنا المطاف عند "نا" كما يقول أهل قفصة؟

\*- العربية هي لغة فريدة من نوعها حسب المرزوقي، إذ تملك خلافا لكل لغات الدنيا نوعا من التّأمين على الحياة، فطالما بقي القرآن سنبقى العربية تتطور وتتراكم حولها عاميات لا تبعد عنها، مثلما تحوم الكواكب والأجرام حول الشمس. ومما يجعل المقارنة أيضا غير واردة أنه في الوقت الذي تتوسع فيه هذه اللغة الجبارة، نرى العاميات تقترب منها شيئا فشيئا، مما يضعنا في حالة تاريخية لا علاقة لها بما عرفته أوروبا في بداية نهضتها من تخل تدريجي عن لغة سيسرون Cicéron 106-43 قبل الميلاد لفائدة اللغات المحلية.

\*- العربية هي العمود الفقري للأمة، ولا وجود لها إلا بوجوده، فأمتنا خلافا لكل الأمم، لا تسكن أرضا وإنما تسكن لغتها. وهذه الأخيرة هي القاسم المشترك الأول والأخير لكل شعوبها. ومن ثم فإن كل إضعاف للغة هو ضرب لوجود هذه الأمة وحتى ضرب للشعوب.

\*- العربية هي التي تفتح أمام كتاب تونس ومغنيات لبنان وشعراء العراق... إلخ "سوقا" تفوق أضعافا تلك السوق البالغة الضيق للعامية التونسية أو اللبنانية أو العراقية. ومن ثم ضرورة تنميتها والدفاع عنها بكل الوسائل التعليمية والقانونية لمصلحة شعوب ستفقد الكثير إن هي اختارت الانغلاق على هويتها القُطرية.

\*- إقرار اللغة العربية لغة رسمية للدولة يعني أن مهمة الدولة حماية وتطوير هذه اللغة.

[Tapez un texte]

[Tapez un texte]

\*- لا مجال لاعتبار اللهجات المحلية عدواً أو منافساً للفصحى وإنما هي فروع من الجذع المقدس يجب الحفاظ عليها وتنميتها، مع إعطاء عناية خاصة للتراث الشعري الشعبي. أما عندما تتعايش العربية في الفضاء المشترك مع لغات محلية غير عربية الأصول، مثل الأمازيغية في الجزائر والمغرب والبولارية في موريتانيا فإن من واجب الدولة تنمية هذه اللغات وتشجيعها بل وحث الناطقين بالعربية على تعلمها لأنها جزء من التراث المشترك، إذ لا أخطر ولا أكذب من الخلط بين اللغة عنصرًا ثقافياً موحداً وبين الانتماء إلى "عرق" عربي لم يوجد يوماً. ونحن العرب منذ الأزل شعوب مختلطة تتدافع في شرايينها دماء أعراق وأعراق.

\*- من بين أخطاء الاستبداد وخطاياها (باستثناء واحد هو الاستبداد السوري حسب المرزوقي) اعتبار العربية غير قادرة على أن تكون لغة العلم، والحال أنه لا توجد أمة ازدهرت بلغة غيرها. هذا الخطأ الإستراتيجي جعل منا أمة تابعة ثقافياً وسياسياً واقتصادياً لم تتكلف حتى عناية الترجمة، والحال أن مجهود الترجمة كان بداية النهضة العربية الأولى. (المرزوقي: 2011).

لقد أثار مقال المرزوقي نقاشاً طويلاً على صفحات النت في موقع الجزيرة (232 تعليق) وفي غيرها من صفحات التواصل الاجتماعي. واللافت للانتباه هو القدرة التشخيصية للمشاكل الحقيقية التي تعاني منها العربية في تونس وخاصة العاميات الجديدة المتشكلة في بعض الأحياء الراقية في العاصمة حيث تدمج فيها الفرنسية بدون صعوبة تذكر وبدون إحساس بالمسؤولية تجاه المسألة اللغوية. والمفارق في تلك اللغة التي تكتب بحروف اللاتينية في الإرساليات القصيرة للهاتف المحمول وفي فضاءات التواصل الاجتماعي وخاصة الفايسبوك وتستخدمها كثيراً من الإذاعات المحلية في العاصمة وبعض المدن الكبرى، المفارق أن مستعمليها ومنهم شريحة واسعة جداً ممن تلقت تعليماً جامعياً لا يشعرون بالمسؤولية تجاه اللغة العربية وتوفير الحماية الضرورية لها من التشويه ومن منافسة لغات أخرى وخاصة الفرنسية.

لقد وقف المرزوقي على العلاقة الضرورية بين العربية والأمة واعتبر الأولى العمود الفقري للثانية، وأقر ضرورة حماية الدولة للغة العربية وتطويرها لكن موقعه قد تغير اليوم إلى هرم السلطة السياسية وهذا يعطيه الفرصة لتحويل أفكاره من مجرد طوباويات تقوم على التمني إلى سياسات قابلة للتنفيذ فأى دور سيلعبه لفائدة اللغة العربية وهو في موقع الرئاسة لاسيما وأن نظيره وأحد أسلافه وهو الرئيس بورقيبة لم يدخر جهداً في تنفيذ قناعاته وأيديولوجياته في حماية اللغة الفرنسية على حساب العربية في يوم ما من تاريخ تونس؟

**التحديات التي تواجه العربية في تونس اليوم:**

- **تحدي العامية :** لا توجد عامية واحدة في تونس وإنما توجد عاميات متعددة مختلفة من جهة إلى أخرى وحتى في الجهة الواحدة. ولعل ذلك يرتبط بعوامل عدة من بينها الطبيعة الحضرية أو الريفية للسكان وتأثير المناطق التخومية، فلغة الجنوب

[Tapez un texte]

[Tapez un texte]

الشرقي المتاخم للحدود مع ليبيا هي أقرب إلى اللهجة التي يتكلمها سكان طرابلس وهذا بطبيعة الحال راجع إلى العلاقات المفتوحة التي كانت سائدة تاريخيا في مستويات عدة أسرية وعشائرية وتجارية وعلمية وحتى قضائية قبل أن يقع رسم الحدود التونسية الليبية سنة 1910 وبعدها. وينسحب الأمر نفسه على اللهجات التي يتكلمها سكان المناطق المحاذية للجزائر فهناك اشتراك في المنظومة الاصطلاحية وفي طريقة النطق وموسيقاه.

ولكن مع ذلك فإن العاميات المنتشرة في تونس وإن تنوعت واختلقت شيئا ما فإن أصولها العربية تبدو متأكدة إذ أن أغلب مصطلحاتها وحتى نحوها وصرفها هو عبارة عن عربية غير مقننة. وعندما نتأمل في أصول الكلمات المستخدمة كثيرا ما نجد لها تأصيلا وتفسيرا في معاجم اللغة القديمة مثل الصحاح أو لسان العرب أو غيره، باستثناء الكلمات التي دخلت من الفرنسية مع الاستعمار الفرنسي لتونس أو الايطالية أو المالطية يوم أن كانت تونس منطقة جذب للعمالة من تلك البلدان في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. لكن الهام هو أننا لا نستطيع الحديث عن عامية واحدة موحدة يمكن أن تنافس العربية أو تكون بديلا لها كما يحلم بذلك بعض الرافضين للعربية والمعادين لها. ولقد أنتجت تلك العاميات شعرا شعبيا متميزا لكنه يمثل رافدا للعربية وليس بديلا عنها، فالشاعر الشعبي ينظم الشعر الملحون لكنه شعر موزون ومقفى وله معنى من حيث تمثله لقضايا الناس لقرب الشاعر الشعبي منهم والتصاقه بهم وللدور التاريخي الذي تولاه هذا الشعر في المحطات التاريخية المتعلقة بتونس وبمحيطها العربي فالشعر الشعبي هو إحدى تعبيرات الثقافة العربية وليس الوطنية بمعناها القطري فقط ، علما أن الشاعر كثيرا ما يكون قادرا على كتابة الشعر بالعامية والفصحى إذا كان متحصلا على الحد الأدنى من المستوى التعليمي أما إذا كان محدود القراءة والكتابة فإنه يضع شعرا بالعامية ويحفظه بما تضمنه له موهبته الشعرية. والشعر الشعبي يكاد يمثل الاستثناء الوحيد في كتابة العاميات ذلك أننا لا نكاد نعثر على أجناس أخرى من الكتابة بالعامية إذا ما استثنينا المحاولات الصحفية الخجولة التي تم إنتاجها في بعض الصحف في بداية القرن العشرين أو التي أنتج بعضها الآخر في ظل حكم بن علي وبعد الثورة. لكن هذا النوع من الكتابة بقي محدودا جدا ويوجد القراء في المناطق الداخلية للبلاد صعوبة في فهمه. ولكن الثابت هو أن العامية بوصفها بديلا للعربية لم تجد تأصيلا علميا من قبل دعائها عبر تدريسها في الجامعات أو كتابة أعمالهم الأكاديمية بها بدل العربية والفرنسية وذلك لأنهم يعلمون أنها ستواجه بالاستهجان وستبقى طي الرفوف ولن يطلع عليها أحدا ناهيك أنها لم تراكم ولو النزر القليل من الأعمال المنشورة التي يمكن استخدامها كمراجع.

لكن من الضروري الإقرار بأن العربية في تونس تواجه مشكلين رئيسيين، الأول هو تشكل نوع جديد من العامية في تونس العاصمة هي خليط هجين بين مصطلحات

[Tapez un texte]



[Tapez un texte]

قادمة من العربية وأخرى من لغات عديدة مثل الفرنسية والايطالية والانكليزية وتتخللها جملا كاملة بالفرنسية وليس مجرد كلمات. والخطر الذي يهدد العربية في هذا المستوى هو كتابة هذه العامية الجديدة بالحروف اللاتينية وانتشارها في الاستعمال اليومي للرسائل القصيرة التي ترسل بواسطة الهاتف المحمول وكذلك استخدامها في المناقشات والتعليقات وفي الجدل الدائر في الفضاء الافتراضي من فايس بوك وتويتر ويوتوب وغير ذلك. وهذا النوع ينتشر لدى شريحة واسعة وعريضة في تونس من شباب الجامعات والتعليم الثانوي وكذلك من عامة الناس الذين لم تسعفهم المدرسة في تعلم الكتابة بالعربية أو الفرنسية أو حتى الانكليزية. والمفارق في ذلك النوع من الكتابة الذي بات واسع الانتشار أنه لا يخضع لرقيب أو قاعدة معينة. وهو نوع من الكتابة يشعر أصحابه بالخجل الشديد والإحراج عندما يخطئون في كتابة الفرنسية أو نطقها بينما "يكسرون" العربية بعامياتها آلاف المرات في اليوم دون أي تأنيب ضمير.

لقد استقرت هذه "اللغة الجديدة" عامية تونس العاصمة وبعض المدن الكبرى مستخدمة في بعض الإذاعات الجديدة التي تبث محليا ووطنيا من ذلك موزييك وشمس وأكسبرس وجوهرة كما أشرنا الى ذلك سلفا، فالمتابع لهذه الإذاعات التي باتت تمتلك تغطية جغرافية واسعة بعد أن كانت مقتصرة على تونس العاصمة ويتابعها جمهورا واسعا من الشباب، وتعطي مساحة كبيرة للفرنسية والانكليزية عبر بث أغانيها وتستخدم لغة حوارية ممزوجة فيها كثير من العامية واللغات الأجنبية وقليل من العربية. ولم يقتصر الأمر على الإذاعات المسموعة وإنما شمل إحدى التلفزيونات التي ظهرت في السنوات القليلة الماضية وهي تلفزيون نسمة التي لا تخفي عداها لعروبة التونسيين ولغة العربية معتبرة إياهم بربرا أو متعددي الأعراق والثقافات والهويات، و مترجمة ذلك في نشراتها الإخبارية التي تبث بالدارجة وفي البرامج الحوارية ناهيك أنها تحمل شعار "نسمة قناة المغرب الكبير" وهي بذلك تعود بالنقاش السياسي إلى ما قبل توقيع اتفاقية وجدة سنة 1958 بين فصائل الحركات الوطنية المغاربية التي أقرت بالمغرب العربي الكبير وأكدته اتفاقية إتحاد المغرب العربي لسنة 1988.

**تحدي البربرية:** المشكل الثاني الذي سيواجه العربية في تونس هو مشكل البربرية حتى وإن لم يشكل الناطقون بها سوى عددا محدودا لا يتجاوز 0.5 بالمائة من سكان تونس مندمجين ثقافيا واجتماعيا في النسيج الوطني. ولكن تنامي النزعة البربرية في الجزائر والمغرب وأخيرا في ليبيا، وما يتلقونه من دعم من المنظمات البربرية العاملة في أوروبا والمدعومة بدورها من الحكومات الغربية بات يلقي بظلاله على الواقع اللغوي في تونس. ومن أبرز ذلك ظهور جمعيات بربرية بعد الثورة وعقد مؤتمرا كبيرا بجزيرة جربة التي ينتمي بعض سكانها إلى الإثنية البربرية وإلى المذهب الأباطي الخارجي الذي يحتمي به تاريخيا بربر جبل نفوسة في ليبيا

[Tapez un texte]

[Tapez un texte]

ومزاب في الجزائر. نظم هذا المؤتمر الكونغرس البربري العالمي بحضور نشطاء بربر من دول كثيرة وقد بات المطلب الرئيس لهذه الأنشطة هو الاعتراف باللغة البربرية وتدريسها في المدارس وإدخالها في النسيج اللغوي المعترف به من قبل الحكومة التونسية على الرغم من المشاكل الكبيرة التي يلاقيها تدريس البربرية في المغرب والجزائر بعد الاعتراف بها لغة وطنية هناك. وهذا المطلب يعود إلى عدة سنوات خلت عندما تمكنت منظمة تمازغة البربرية الناشطة في فرنسا من تحويله إلى مطلب يتعلق بحقوق الإنسان دخل في مشمولات مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وقضايا الشعوب الأصلية ولغاتها، الذي استجوب الحكومة التونسية في ذلك بما يعنيه من تدويل لمسألة لغوية هي البربرية (لبييض:2011).

**-تحدي اللغات الأجنبية:**المشكل الثالث الذي تعانيه العربية في تونس هو صراعها مع قوى منظمة ومدعومة ماليا وإعلاميا. فالفرنسية التي أفكت لها مكانا كبيرا في تونس رغم أنها تحمل معها ارث الاستعمار الثقيل ونوعا من الغموض في الهوية لدى مناصريها باعتبارهم ليسوا فرنسيين ولا يمكن لفرنسا أن تقبلهم وتدمجهم مهما بلغ حدّهم للفرنسية، تجد دعما ماليا ولوجستيا ودعائيا من الحكومة الفرنسية ومن المنظمة الفرانكفونية العالمية على الرغم من عجزها على المنافسة العالمية مقارنة بالانجليزية أو حتى لغات أخرى، ولعل الجدول التالي يعكس لنا وضع العربية مقارنة بكل من الفرنسية والانجليزية من خلال الأقسام المدرسة للغات الثلاث وعدد المدرسين بالجامعات التونسية وفق أرقام وزارة التعليم العالي :

اللغة	عدد الأقسام بمختلف الكليات	مدرسو ن قارون برتب جامعية	مدرسون متعاقدون برتبة مساعد تعليم عال	مدرسو ن ملحقون من التعليم الثانوي	مدرسو ن أجنب	مجموع المدرسين
العربية	8	254	47	27	1	329
الفرنسية	12	324	93	636	14	1067
الانجليزية	12	226	107	952	21	1306

تبين تلك الأرقام أن حجم المشتغلين باللغتين الأجنبيةتين يزيد مرتين بالنسبة للفرنسية وثلاث مرات بالنسبة للانجليزية مقارنة بالعربية، وهو ما يعني أن اللغة الوطنية تحتل مرتبة الدونية وينفق عليها أقل بكثير مما ينفق على غيرها من اللغات بالرغم من عدم وجود وثيقة دستورية أو قانونية تنص على ذلك. ولعل الخلفية التي حكمت الواقع اللغوي والمتمثلة في دخول عالم الحداثة والتقدم بما يعنيه ذلك من استقلال اقتصادي وتنموي ومن عدالة اجتماعية ومن حريات خاصة وعامة وديمقراطية تداولية، لا يتم إلا بامتطاء ظهر تلك اللغات الحية والثقافات التي أنتجتها. لكن هذه المقولة أسقطتها الثورة التونسية التي أعادت النقاش إلى نقطته الأولى حول حقيقة الحداثة التي عاشتها تونس في ظل الأنظمة التي سادت خلال

[Tapez un texte]

[Tapez un texte]

الخمسين سنة المنقضية والتي عاشت على وقع شعار الانفتاح على الخارج بما في ذلك اللغوي منه. والسؤال الذي بات حاضرا بشدة هو هل تتحقق الحداثة في ظل الانفتاح على اللغات الأجنبية وطمس العربية كلغة وطنية؟

إن إيفاق التونسيين من دافعي الضرائب على الفرنسية أو حتى الانقلزية بالحجم الكبير الذي نشاهده اليوم في المؤسسات التعليمية الثانوية والجامعية التي تؤمن جل دروسها بغير العربية باستثناء النزر القليل من الآداب والعلوم الإنسانية يعد نقضا لمطالب الحركة الوطنية في جعل العربية لغة وطنية وليست قومية فقط، بوصفها اللغة التي تعرضت للطمس الاستعماري في إطار ضرب معالم الشخصية الوطنية، وهي مطلب للفئات الشعبية التي لا تعرف الفرنسية ولا تستعملها، ولقد بينت الثورة أن تلك الفئات تختلف عن النخب الفكرية والسياسية في مطالبها، إذ كانت هذه الأخيرة تدعو إلى إصلاحات بينما كانت الشرائح الشعبية تطالب بتغيير جذري للواقع السياسي بما في ذلك السياسات اللغوية المعتمدة من قبل الحكومات المتداولة في حكومتي بورقيبة وبن علي. ولم تتوان تلك الشرائح على اعتبار النخب القاطنة في الأحياء الراقية في ضواحي تونس التي تستعمل الفرنسية أو عامية العاصمة في تخاطبها اليومي في منازلها وفي مقاهيها وفي مختلف أنماط تواصلها، بأنها لا تشبه عامة الشعب. وهذا الاختلاف في التشابه لا يقتصر على المستوى المادي أو الفكري أو نمط العيش وإنما يشمل أيضا اللغة المتداولة والمستعملة، وقد عبر "الطاهر لبيب" عن تلك الحقيقة في مقال كتبه في مطلع الثمانينيات من القرن المنقضي قائلا "العربية هي لغة الجماهير العربية الوحيدة خلافا للنخب الفكرية والسياسية التي يمكنها الاتصال بلغة أجنبية والعربية هي التي تضمن تفتح الجماهير محليا وعربيا وعالميا. أما إذا اعتبر مجتمع ما أنه متفتح دون أن تفتح جماهيره العريضة فهذه مجرد تسمية" (لبيب: 1982).

- **تحدي الشارع اللغوي** : تخوض العربية في تونس معركة أخرى مسكوتا عنها هي معركة الشارع. ولا تصارع العربية الفرنسية فقط في الشارع من حيث تسمية الأنهج والأزقة والأحياء والشوارع، وإنما تصارع الهجين اللغوي المشكل من العامية المخترقة بالفرنسية. لم تتغير تسميات كثيرة مع مغادرة الفرنسيين تونس سنة 1956 إذ بقيت تلك التسميات تحيل على أبطال ومدن ووقائع هامة فرنسية وليس على ما يناظرها وطنيا تونسيا أو عربيا. ولما تشكلت الأحياء والأنهج الجديدة في ظل "دولة الاستقلال" وجدت التسميات العربية من جديد نفسها وجها لوجه مع التسميات والرأسمال الرمزي الأوروبي والغربي، فبالقدر الذي ظهرت فيه أسماء شخصيات تاريخية وطنية أو عربية ظهرت معها أسماء أعلام غربية. وهذا يعود إلى دور النخبة المسيرة للبلديات المتولية أمر تنظيم شأن الشارع. لكن الاختراق الفاضح الذي تعاني منه العربية في علاقتها بالفرنسية وبالعامية هو الواجهات الإعلانية للمحلات بأصنافها، إذ لا يقتصر الأمر على المحلات والمؤسسات الخاصة التي كثيرا ما

[Tapez un texte]

[Tapez un texte]

تكتفي بإعلانات مكتوبة باللغة الفرنسية أو هي معرّبة إلى العامية، ولكن الأمر بات ملازما لمؤسسات الدولة ويافطاتها الإشهارية والإعلانية حيث تكون لدى بعض المؤسسات بالفرنسية فقط وتكون لدى أخرى مزوجة وهذا في أفضل الأحوال. إن اللغة المستخدمة في الإعلانات والإشهار تعكس بدورها نوعا من استبطان التبعية الثقافية والشعور بالنقص والولوع بالتشبه بالغالب كما يقول ابن خلدون، إذ لا مبرر لذلك الاستعمال سوى الشعور الباطني بالغلبة والسلوك الظاهر المبني على المحاكاة لنموذج معين يُعتقد تحت هيمنة أيديولوجيا الحداثة الغربية والفرنسية منها أن الكتابة بالفرنسية خاصة تمثل انخراطا في تلك الحداثة، وهذا السلوك لا يقتصر على عامة الناس وإنما يظهر بشدة لدى النخب المتعلمة النافذة في المؤسسات الإدارية التي تتولى تخطيط المدن ورسم معالمها وتغض الطرف عن التلوث اللغوي الذي ساد في الشارع التونسي رغم وجود القوانين التي يمكن أن تحد منه.

### خاتمة:

يقف هذا العمل الذي يستخدم التحليل السوسيو-سياسي للمسألة اللغوية في تونس على حقيقة مفادها أن الدولة التونسية إبان مختلف مراحلها لم تكن إلى جانب اللغة العربية بوصفها اللغة الوطنية للمجتمع وإن أقرت ذلك دستوريا في دستور دولة الاستقلال. وقد نجد تبريرا لمثل تلك المواقف إبان حكم البايات أو الحكم الاستعماري لكن لا نجد تبريرا لوقوف الدولة المستقلة إلى جانب اللغة الاستعمارية القديمة على حساب العربية اللغة الوطنية حتى وإن كانت الفرنسية لغة حداثّة كما يقولون والعربية لغة ماضوية أو لغة أدبية في أحسن الأحوال. ولقد مرّ قرن من الزمان والعربية تواجه تلك العلاقة المختلة في موقف الدولة التي من المفترض أن تكون التعبير السياسية للمجتمع بما في ذلك لغته الوطنية، وبالتالي حمايتها وتنميتها والنهوض بها. لكن الأمر انتهى إلى أن تخلق اللغة العربية آلياتها الذاتية التي هي من صنع المجتمع نفسه لتتمكن من البقاء والاستمرارية في مواجهة المنافسة غير النزيهة التي فرضتها السوق اللغوية. فالفرنسية المنافس الرئيس للعربية تقف وراءها الدولة الفرنسية والمنظمة العالمية للفرانكفونية ماليا ولوجستيا ولها استراتيجيات محددة مفادها أن من يمتلك لغة شعب يمتلكه بالكامل وذلك في مواجهة مقولة هامة وهي أن اللغة أم العلوم وكل شعب يحقق أمنه واستقلاله اللغوي بإمكانه بناء كيان قادر على الاستقلال الحقيقي وهذا هو جوهر التحدي الحقيقي أمام الثورة التونسية التي جاءت لتتّبت استقلال تونس بعدما تبين أن الذي حدث سنة 1956 كان استقلالا شكليا لا غير.

### قائمة المراجع:

- ابن خلدون (عبد الرحمان) تاريخ العلامة ابن خلدون، المقدمة(مجلدان) القاهرة بيروت 1999
- بوقمرة (محمد هشام)، القضية اللغوية في تونس، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية تونس 1985

[Tapez un texte]

[Tapez un texte]

- سعدي(عثمان) البربر الأمازيغ عرب عاربة ط1 دار الملتقى للطباعة والنشر ليماسول-قبرص – بيروت –لبنان 1998 (نص قانون الثورة الفرنسية اللغوي 1794 ونص قانون لزوم الفرنسية 1994 في الملحق)
- عثمان سعدي القدس العربي، بتاريخ 2 جويلية 2008
- نص المنشور عدد 41- 91 الصادر عن وزارة التربية والعلوم بتاريخ 7 – 10 – 1991
- الشرفي (محمد)، الإسلام والحريّة، دار الجنوب للنشر تونس 2002
- الهيلة (محمد الحبيب)، "بورقبيّة والإسلام" ضمن كتاب الحبيب بورقبيّة وإنشاء الدولة الوطنية مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات أبريل 2000
- المرزوقي المنصف، أي لغة سيتكلم العرب القرن المقبل ؟ مقال منشور في الجزيرة نت على الرابط <http://www.aljazeera.net/NR/EXERES/8C6519EE-E85C-4F8C-BB8A-2EB47F726517.htm>
- لبيض، سالم الأقلية البربرية في تونس، المركز العربي للدراسات السياسية والاجتماعية 2011
- لبيب (الطاهر)، "العجز عن التعريب في مجتمع تابع"، المستقبل العربي عدد 7 جويلية 1981
- Jean Louis Calvet ; Linguistique Et Colonialisme ; Payot Paris 1974
- Pierre Bourdieu ; Ce Que Parler Veut Dire : L'économie Des Echange Linguistique ; Fayard Paris 1982
- Diversité linguistique en Tunisie : Le français a-t-il perdu de sa suprématie ? FIPLV WORLD CONGRESS 2006 GOTEBOG – SWEDEN 15-17 JUNE 2006
- Damien Audrey ; Delvinquiere Chekir Johanna ; la politique linguistique en Tunisie le français en situation de francophonie )texte non publié (partielle

[Tapez un texte]